العدد (1918) السنة الثامنة - الثلاثاء (28) أيلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الصفقة السعودية تعادل نصف نفقات البنتاغون على الأسلحة

الولايـات المتحدة، أكبر مورّد سـلاح للدول النامية

□ واشطن /جيـم لوب- آي بي إس

احتفظت الولايات المتحدة بمرتبتها كأكبر مـورد للسـلاح للـدول النامية علـى الرغم من تراجـع مبيعات الأسـلحة غـير المعتاد في العـالم في عـام ٢٠٠٩، وفقـا لتقريـر للكونغرس الأمريكي، فيما نبـه الخبراء إلى أن صفقة الأسلحة مع المملكة العربية السعودية تكاد تمثل نصف ما تنفقه وزارة الدفاع الأمريكية على السلاح سنويا.

فقد أصدرت خدمات الأبحاث التابعة للكونغرس تقريرا جديدا في سلسلة دارسـتها السـنوية عن مبيعات الأسـلحة التقليديـة، تزامنـا مع طلب وزارة الدفاع الأمريكيـة مـن الكونغرس هذا الأسـبوع الموافقة على صفقة غير مسبوقة بنحو ٦٠ مليار دولار مع المملكة العربية السـعودية لتوريد المقاتلات والمروحيات العسكرية.

وتجـدر الإشـارة إلى أنـه مـن المقـدر أن تُستكمل الصـفقة المطروحـة علـى الكونغرس، بصـفقة قدرهـا ٣٠ مليـار دولار إضـافية لتحديـث القـوات البحرية السـعودية، إضـافة إلى صـفقة أخـرى خاصـة بأنظمة دفـاع صـاروخي جديدة.

هـذه الصـفقات لن تعزز وضـع واشـنطن كأكـبر مورد للأسـلحة في العالم فحسـب، بل وسيتجاوز حجمها قيمة جميع صفقات الأسـلحة التقليديـة المبرمـة في أنحـاء الأرض كافـة في عـام ٢٠٠٩ بـين البلدان النامية والـدول المتقدمة على حد سـواء، والتـي بلغـت ٥٧,٥ مليـار دولار وفقـا للتقرير.

يضـاف إلى ذلـك أنهـا سـتعيد للمملكـة العربية السـعودية مرتبتها كأكبر مستهلك للأسـلحة في الـدول النامية وهـي المرتبة التـي احتلتهـا اتفاقيات السـلاح الجديدة التـي أبرمتها البرازيـل وفنزويلا في عام ٢٠٠٩.

وقـد علق وليـام هارتونغ، محلـل مبيعات الأسـلحة المخضـرم في مؤسسـة أمريـكا الجديدة، على صـفقة الأسـلحة المبرمة مع المملكـة السـعودية قائلا أن "سـتين مليار دولار هـو مـا يقـرب من نصـف مـا ينفقه البنتاغون سنويا على الأسلحة (...) إنها صفقة ضخمة وإنقاذ للمتعاقدين العسكريين الذيـن يواجهون قـرار البنتاغون بخفض الإنفاق" على شراء السلاح. ويعتبر تقرير خدمـات الأبحاث، الذي يعده سـنويا كبير خبراء السـلاح ريتشـارد غريميت، واحدا مـن التقاريـر الأكـثر حجية بشـأن تجارة الأسـلحة التقليدية إذ يستند إلى معلومات سـرية فضـلا عن البيانات العامة ويحافظ على اتسـاق منهجيته منذ نحو ثلاثة عقود وتشمل الإحصائيات الواردة فيه المبيعات أو المساعدات العسكرية على حد سواء.

وعلى غرار التقارير السابقة، يميز التقرير الأخـير بـين اتفاقيـات الأسـلحة الموقعـة خلال العام السابق وبين شحنات الأسلحة الفعليـة التـي أجريت خـلال نفس العام، فعـادة ما يقل حجم الأسـلحة المسـلمة عن تلك المتعاقد عليها.

وأفـاد تقرير هذه السـنة المعنـون "توريد الأسـلحة التقليديـة إلى الـدول النامية ٢٠٠٢-٢٠٠٩"، أن عمليات توريد السلاح إلى الـدول النامية مثلت مـا يقرب من ٨٠ في المئة من إجمالي عقود توريد الأسـلحة في جميـع أنحاء العـالم، التي بلغت ٥٧,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٩.

ولقـد انخفضـت قيمـة صـفقات السـلاح الجديـدة في عـام ٢٠٠٩ بمبلـغ٤٥,١ مليـار دولار مقارنه بسـنة ٢٠٠٨ حين بلغ مجموعها ٤٨,٨ مليار دولار، وذلك تمشـيا مـع انخفاض أعـم في مبيعات الأسـلحة العالمية بنسبة حوالي ٨,٥ في المئة.

وشـرح التقرير أن هذا الانخفاض العالمي في حجم صـفقات الأسـلحة في عام ٢٠٠٩ يعكس إلى حد ما آثار الركود الاقتصـادي الـدولي الذي بـدأ في أواخر عـام ٢٠٠٨.

واشـار التقريـر الى ان تأثـير الركود على مبيعات الأسلحة كان واضحا بصفة خاصة في ما يتعلق بشحنات الأسلحة الفعلية في العام الماضي. وبّين أن قيمة جميع شحنات الأسلحة إلى الدول النامية قد تراجعت بما يقل قليلا عن ١٧ مليار دولار.

هذا ولقـد احتلت الولايـات المتحدة المركز الأول كأكبر مورد للأسـلحة للدول النامية في عام ٢٠٠٩، سـواء من حيث الصـفقات الجديدة أو الشحنات الفعلية، وفقا لتقرير خدمـات الأبحـاث التابعـة للكونغرس الأمريكي.

وتأتي روسـيا في المرتبة الثانية بمبيعات قدرهـا ٣,٥ مليـار دولار أو ٢٠,٦ في المئة مـن الإجمـالي، في حـين تشـغل الصـين المرتبـة الثالثة بمجمـوع ١,٨ مليار دولار أو ما يزيد قليلا على ١٠ في المئة.

وتلـي ألمانيا بمبيعات قدرهـا مليار دولار، ثم بريطانيا (٨٠٠ مليون دولار) وإسرائيل (٧٠٠ مليـون دولار)، علمـا بـأن إسـرائيل شـغلت خلال السـنوات الثماني الماضية المركز السـابع على قائمة موردي الأسلحة إلى الدول النامية، حسب التقرير.

ومن الجديـر بالذكر أن أمريـكا اللاتينية، وخاصـة البرازيل وفنزويلا، قد تجاوزت آسـيا والشـرق الأدنـى -الـذي دأب علـى شغل مركز الصـدارة- على قائمة مشتري السـلاح في عـام ٢٠٠٩، لتليهمـا المملكـة العربيـة السـعودية، والإمـارات العربيـة المتحدة، والعراق، ومصر، فيتنام، والهند، والكويت.

مستقبل أفريقيا

تجارة حرة قارية، من جنوب أفريقيا الى مصر

□ كيـب تـاون /سيرفاس فون دن بوش- آي بي إس

أكـد خـبراء الاقتصـاد الأفارقـة أن خطة إقامة منطقة تجارة حرة قارية، تمتـد من جنوب أفريقيا إلي مصـر، تعتبر أكثر واقعية رغم طموحها من السـعي لتفعيل اتفاقيات الاتحادات الجمركية شبه الإقليمية التي أثبتت عدم فعاليتها.

فقـد جرت مناقشـة الخطة المسـماة "اتفاقيـة التجـارة الحـرة الثلاثية الأطـراف" -التـي تبناهـا القـادة الأفارقـة في كمبـالا، أوغنـدا في عـام ٢٠٠٨ وتحمس لهـا الاتحـاد الأوروبـي وتقرر إطلاقها في يونيو/حزيـران عـام ٢٠١١- أثنـاء الاجتمـاع السـنوي الأخـير لمركـز القانـون التجـاري للجنـوب الأفريقي المتخصص في بناء قدرات الحكومات والهيئات الأفريقية.

والأطـراف الثلاثـة المعنيـة في هـذه الخطـة القارية هـي مجموعة التنميـة للجنوب الأفريقي (سـادك) والسـوق المشتركة لشـرق وجنوب أفريقيا (كوميسـا) ومجموعة شرق أفريقيـا (ايـاك). وتضـم الثلاث كتل شـبه الإقليميـة في مجموعهـا ٢٦ دولة، تؤوي ٥٧٨ مليون مسـتهلك، ويبلـغ نتاجهـا المحلـي الإجمـالي ٨٥٣ مليار دولار. كما أن هذه الكتلة الثلاثيـة القاريـة مجتمعـة تقف في مجال المنافسـة علـى قدم المسـاواة مع كل من الصـين والهند من حيث حجـم السـوق، وتحتـل المرتبة ١٥ علـى قائمة صـندوق النقـد الدولي لاقتصـادات العالم مـن حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

وصـرح شـون وولفـري، الباحـث بمركـز القانـون التجـاري للجنوب الأفريقي، تعليقا على اجتماع المركز قائـلا: أن مثل هـذا التكتـل الثلاثي "سـيكون كبيراً جدا، والحجم مهم من الناحية الإقتصادية".

وأضـاف أن "الإقتصـادات الكبري تسـهل التنويـع وتعـزز التنميـة الصـناعية وتوفـر عـدداً كبـيراً من الشركاء التجاريين لعمليات التجارة بين دول القارة".

يذكـر أن الدول المكونة لهـذه الكتلة الثلاثية تعيش أساسـا على تصدير مجموعـة ضـئيلة للغاية من السـلع الخـام إلى الاتحـاد الأوروبـي والصـين، في حـين تعتمـد اعتمادا كبـيرا في وارداتهـا من السـلع على الدول الأوروبية. كما تعتبر التجارة شـبه الإقليمية ضئيلة نسبيا خاصة بـين مجموعـات أفريقيـا الجنوبية الاقتصادية الإقليمية.

وقـد علقـت تـرودي هارتزنـبرغ، مديـرة المركـز، علـى البروتوكـول التجـاري الحالي لمجموعـة التنمية للجنـوب الأفريقـي (سـادك) قائلة: أن "هنـاك قضـايا مهمـة جـدا في وجـه تنفيـذ هـذا البروتوكـول والبروتوكـولات الأخـرى، كما أنها تفتقـر إلى آليـات لرصـد العمليات، ولا تفرض عقوبات على الدول التي لا تمتثل لها".

وشـرحت في حديثها مع وكالة انتر بريس سـيرفس أن قرار مؤتمر قمة رؤساء دول "سادك" في أغسطس/آب الأخـير بوضـع موعـد إطـلاق الاتحـاد الجمركي المقرر هـذا العام "على نار هادئة"، كان بمثابة خطوة إيجابيـة، ذلـك أن "إنشـاء اتحـاد جمركـي في هـذه المرحلـة سـيكون سابقا لأوانه"

وأفـادت أن هناك الكثـير مما يتعين فعله بشـأن الحواجز غير الجمركية ومسـودة بروتوكـول تحريـر الخدمات. "وهـذا كله يمكن تحقيقه عبر اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجموعة".

وأشـارت هارتزنـبرغ إلى ظاهـرة تنامي المعارضـة للتكامـل التجاري للمجموعـة، وخاصـة مـن حكومـة بريتوريـا، مـا أعطـى دفعـة جديدة لخطـة إقامة منطقـة التجارة الحرة الثلاثية الأطراف كبديل أكثر واقعية وقابلية للتحقيق في أفريقيا.

يذكـر أن تنفيـذ اتفاقيـة التجـارة الحـرة الثلاثيـة المقـرر عقدهـا في يونيو/ حزيران ٢٠١١ قد يستغرق وقتا أطول، ذلك لأن الدول الأفريقية لا تـزال في غمـرة التفاوض علـى اتفاقـات الشـراكة الاقتصـادية مـع الاتحاد الأوروبي.

مرشحة الرئاسة البرازيلية

الاستمرارية والسرعة لاستئصـال الفقـر والظلـم

□ برازيليا/ ديلما روسيف - وكالة انتر بريس سيرفس

اسـتبقت البرازيـل غيرهـا مـن دول العـالم في تحقيـق هـدف تقليـص الفقـر المقـرر في إطـار الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة التـي أعتمدها قادة ١٧٠ دولـة وحكومـة في الأمم المتحـدة في سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٠٠.

فقـد اتخذت البرازيـل سياسـات عامـة تهدف إلى تحويلهـا إلى بلـد خال من الفقـر، ونفذتها بدفعة قويـة على مدى السـنوات الثمـاني الأخيرة في إطـار برنامـج ضـمن لهـا التنميـة الاقتصـادية والاندماج الاجتماعي.

وللمـرة الأولى منـذ عقـود طويلـة، سـار النمو الاقتصـادي وتوزيـع الدخـل جنبـا إلى جنـب، وبلـغ عـدد المواطنين الذيـن خرجوا مـن دوامة الفقـر المدقـع في هذه الفـترة ٢٨ مليون مواطن، فيما رفع ٢٩ مليون مواطن مستواهم إلى الطبقة الوسـطى في هذه الأمة التـي تؤوي ١٩٢ مليون نسمة.

وعلـى الرغـم من كل ذلـك، لا يـزال أمامنا الكثير ممـا ينبغـي أن نفعله. فلدينـا قناعـة مطلقة بأن بلـوغ مسـتوى الدولـة المتقدمـة يفرض علينـا الوفاء بشـرط القضاء على الفقر وبمطلب توفير الأحـوال الاجتماعية اللازمة لكـي يعيش جميع البرازيليـات والبرازيليـين في ظروف معيشـية تضمن كرامتهم ومواطنتهم.

كذلـك فيتطلـب التغلـب على طامـة الفقـر وعدم المسـاواة التاريخيـة وجود علاقة متناسـقة بين القـوى العالميـة لإنجـاح حـدوث تغيير مـن هذا النوع. لهذا السـبب، فإننا مقتنعـون بأن العلاقة السياسـية البرازيلية مع العالم هي الوجه الآخر للتحولات الاجتماعية.

وبالفعل، فقـد أصـبحت البرازيـل عضـوة في مجموعـة العشـرين أكـبر اقتصـاديات العـالم (G٢٠) التـي أنشـئت في١٩٩٩، وكذلـك في مجموعة BRIC المكونة من البرازيل وروسـيا والهند والصين، وأيضا مجموعة IBSA ا التي تضم الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

سنواصل تنفيذ الالتزام الذي أخذناه على عاتقنا بغية القضاء على الفقر كأولوية لنا في السنوات المقبلة.

فيجـب أن تضـع جيـو سياسـية عالميـة جديـدة نصـاب عينها التحديـات الدولية المعاصـرة، ألا وهي التغلب على الفقر وعدم المسـاواة، إضـافة إلى تحقيـق نمـوذج للتنميـة المسـتدامة بيئيـاً كجـزء مـن هـذه التحديـات. نحـن نعلـم أيضـا أنـه لا يمكن أن يسـتتب السـلام مـن دون تنمية اقتصـادية واجتماعية. كما تـدرك البرازيل على ضوء إنجازاتها في الماضي القريب ووضعها في الوقت الحاضر، أن لديها مساهمة كبيرة لتقدمها من أجل مستقبل هذا الكوكب.

× ديلما روسيف، المرشحة الرئاسية عن حزب العمال الحاكم في البرازيل، ووزيرة الطاقة السابقة، ومديرة مكتب الرئيس لويس ايناسيو لولا دا سيلفا سابقا.

حملة "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة"

مكـافحـة خـتـان الإنـــاث، أولـويـة إيـطـالـيـة

□ رومـا /فرانكـو فراتيني-وزيـر الخارجية الإيطالي

يتحتـم أن يهـدف تعزيـز حقـوق المـرأة علـى الصعيـد العالمـي، دعم دورهـا كأكـثر القنوات أهميـة وفعاليـة لتحقيـق أغراض التنميـة والسـلام، وهـو الأمـر الـذي يتطلـب حمايـة حقوقها الأساسـية، وأولا وقبل كل شـيء حقها في عدم التعرض للعنف.

لقد كانت إيطاليا دائما نشـطة، وبشـكل خاص، بعـدد مـن المبـادرات والمشـاريع الهادفـة إلى الحيلولة دون ممارسـة العنف ضـد المرأة، هذا الوبـاء العالمـي الحقيقي. وأنا ملتزم شخصـيا بهذه القضـية كعضو في "شبكة القادة الرجال" التي أطلقها في العام الماضي الأمين العام للأمم المتحـدة، في نطاق حملة "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة".

تأتي مكافحة ختان الإناث كواحدة من أولويات إيطاليـا الرئيسـية في مجـال حمايـة وتعزيـز حقـوق الإنسـان في جميـع أنحـاء العـالم. ولا تزال هذه الممارسة تمثل تحديا كبيرا في أرجاء كثـيرة مـن العـالم. وفي أفريقيا، تعتـاد بعض الثقافات التقليدية على اعتبارها مفيدة للنسـاء وعائلاتهـن، وأنهـا تضـمن للفتيـات الـزواج السـليم، وتشـجع علـى العفـة وصـون شـرف العائلة.

و في السـنوات الماضية، أصـبحت دول أخرى في أوروبـا -لم تعد تتأثر بهذه الممارسـة- على دراية بقضـية ختان الإناث، بما في ذلك إيطاليا حيـث لدينا الآن مـا يقدر بنحـو ٣٥،٠٠٠ حالة ختان إناث.

ولقد أهمل ختان الإناث على مدى قرون طويلة، واعتبر ضـربا مـن المحرمـات، وكثـيرا ما كان مرتبطا بتقاليد الأسـلاف أو الأساطير الدينية، مـا زاد من تعقيـد مناقشـته مناقشـة مفتوحة. وساهمت الأمية والفقر والافتقار إلى المعلومات إلى حد كبير في هذه المشكلة.

ولحسـن الحظ، بلغ الاهتمام والالتـزام بإنهاء هـذه الممارسـة مسـتويات جديـدة علـى مـدى العقد الماضـي. فالآن يعتبر ختان الإناث انتهاكا لحقـوق الإنسـان والسـلامة البدنيـة للنسـاء والفتيـات. وأصـبحنا الآن أكـثر قـدرة علـى التصـدي للمشكلة على الصـعيد العالمي وليس فقط على المستوى الإقليمي أو المحلي.

لقد دأبت إيطاليا منذ الثمانينات على المشـاركة بنشـاط في برامج لمكافحة ومنـع ختان الإناث، بـدءاً بالصـومال. وفي عـام ٢٠٠٤ شـرعنا في شـراكة مع منظمة رعاية الطفولة "يونيسـف" لوضع إطار سياسي وقانوني واجتماعي يرمي للتخلي عن ممارسة ختان الإناث.

وتعتـبر إيطاليـا الآن واحـدة مـن المانحـين الرئيسيين لبرامج الأمم المتحدة في هذا المجال، بما في ذلك برنامج ختان الإناث المشترك لمنظمة يونيسـيف وصـندوق السـكان التابـع للأمم المتحدة.

نحـن حريصـون على تعزيـز شـراكتنا العالمية بشـأن هذه القضـية. فالتحدي ضـخم ويتطلب اتبـاع نهـج شـامل ومجموعـة واسـعة مـن السـتراتيجيات لمواجهته على نحو فعال. وثمة ناحيـة بالغـة الأهميـة لتوجيه عملنـا، ألا وهي تفهم الديناميات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بممارسات ختان الأناث.

لا يكفـي مجـرد السـعي إلى فرض سـلوكيات بموجب القانـون، وإنما علينا أن نذهب لجذور المشكلة والعمـل على اتخاذ إجـراءات إيجابية لا سـيما في مجالات التعليم وحمـلات التوعية العامة.

وهنـا أود أن أوضـح أنـه ليس لدينـا أي رغبة في فرض "المعايـير الغربيـة" علـى الثقافـات التقليديـة. هدفنـا هو بكل بسـاطة دعـم الملكية الأفريقيـة لهذه المبـادرة وتعزيز عمليـة بدأتها أفريقيا نفسها منذ وقت طويل.

إننـا لا نبدأ من الصـفر. ففي مقدورنـا أن نبني الآن علـى العديـد من المبـادرات التـي تبلورت خلال الشهور الماضية.

ففـي شـهر سـبتمبر/ أيلـول ٢٠٠٩ أنعقـد في نيويورك أول اجتماع وزاري حول قضية ختان الإناث، فضم مجموعة أولى من ١٤ بلداً ملتزمة على الصـعيد الوطنـي والدولي بدعـم مكافحة ختان الإناث.

وبعد شـهرين، نظمـت حكومة بوركينا فاسـو، جنبـا إلى جنـب مـع إيطاليـا والمنظمـة غـير الحكوميـة "لا سـلام بـدون عدالـة"، اجتماعـا إقليميـاً رفيع المسـتوى في واغادوغو، بعنوان "نحو حظر عالمي لختان الإناث". وفي مارس/ آذار ٢٠١٠ جـرى التناقش حول هذه القضـية على هامش لجنة وضـع المرأة، برئاسـة وزراء شؤون المساواة بين الجنسين من مصر وإيطاليا والسـنغال، حيث تم إعتماد قرار بتوافق الآراء لإنهاء ممارسـة ختان الأناث، بنـاء على مبادرة من المجموعـة الأفريقية، وهو القرار الذي أيده لاحقـا المجلس الاقتصـادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

أخـيراً وليس آخـراً، انعقـد المؤتمـر البرلماني الـدولي في داكار في مايـو / أيـار ٢٠١٠، بمشاركة ممثلي البرلمانات والمجتمع المدني من ٢٨ بلدا أفريقيا، واعتمـد إعلانا يدعو الجمعية العامـة للامم المتحدة لاتخاذ قـرار بحظر ختان الإنـاث في العـالم في عـام ٢٠١٠، ضـمن أمور أخرى.

خلقـت كل هـذه المبـادرات في رأينـا، قـوة دفع فريـدة مـن نوعهـا للمجتمع الـدولي لكي يكون قادرا على الاستفادة منها.

ونعتقد أن الوقت قد حان لمناقشـة قضية ختان الإنـاث وإصـدار قـرار بشـأنها أثنـاء الـدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة.

هذا القرار ينبغي أن يراعي الإيجاز وأن يتطرق إلى عـدد مختـار مـن الأولويـات: حظـر ختان الإناث رسـميا، إشـارة إلى الأدوات الرئيسـية والقانونية والثقافيـة الكامنة وراء تحقيق هذا الهـدف، ونـداء إلى المجتمع الـدولي ومنظومة الأمم المتحدة، وآلية مبسطة للمتابعة.

بيـد أن النقطـة الرئيسـية هي أن هذه سـتكون المـرة الأولى التـي تتحـدث فيهـا الهيئـة العليا للأمم المتحدة عن هذه القضـية، ما يمثل إنجازاً كبيراً في حد ذاته.

هـذا هـو أحـد الأهـداف التـي وضـعناها لهذه الـدورة للجمعيـة العامـة، وأنـا علـى ثقـة بأن المجتمـع الـدولي سـيكون قـادرا علـى بلوغـه وتحقيقه.